الإعلال والإبدال في الكافي للزّنجانيّ (ت 655 ه)

الباحث/عامر ظاهر جودة أ . د مجيد خير الله راهي الزّاملي

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

abaasamar80@gmail.com

تاريخ الاستلام :26-06-2020

تاريخ القبول : 21-9-2020

الملخص:

الإعلال والإبدال من الظواهر الصوتية المهمة في الدرس اللغوي القديم ؛ لما لهما من أثر في تغيير بنية الكلمة ، وقد وضع القدماء القواعد العامة لهما ، وقد تتبعت آراء الزنجاني في الإعلال والإبدال في كتابه (الكافي في شرح الهادي) موازنا بين رأي الزّنجاني في الكافي وبين رأي المحدثين في ذلك لأخرج برأي سديد وفق حجج مقنعة ومن أهم تلك النتائج :

إنّ أكثر قضايا الإعلال والإبدال حصلت نتيجة تشكيل سياقات صوتيّة مكروهة كالمقاطع الطويلة المفتوحة أو المزدوج الصّوتي ممّا يولّد ثقلا في نطق تلك الكلمات ، فسعى العربيّ للتخلص من تلك السياقات الصّوتية بإسقاطها وتعويضها بأصوات أخرى .

أثبتت الدراسة أنّ الإبدال يقع بين الأصوات عند وجود مسوغاً صوتيا لذلك كاتفاقهما في المخرج أو الصفة ، لأنّ وحدة المخرج أو الصفة سوغا الأبدال بين أكثر الأصوات .

الكلمات الدالة: الإعلال، الإبدال، الزنجانيّ، الكافي في شرح الهادي

The Substitution and The explanation in Al Kafi

(for Al- Zanjani d . 655 AH)

Wasit University / College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language

Receipt date: 26/6/2020

Date of acceptance: 21/9/2020

Abstract:

The explanation and substitution of important phoneme phenomena in the ancient linguistic lesson; Because they have an effect on changing the structure of the word, and the ancients set the general rules for them, and I followed the opinions of Al- Zanjani in the explanation and the substitution in his book (Al Kafi in Sharah Al-Hadi) and make a balance between the opinion of Al-Zanjani in Al Kafi and the opinion of the modernists to show a correct opinion according to convincing arguments. Among the most important of these results:

Most of the issues of explanation and substitution occurred as a result of forming hateful audio contexts such as long open or double- syllables, which creates a difficult in the pronunciation of those words, so the Arabic sought to get rid of these audio contexts by dropping them and replacing them with other voices.

The study proved that the substitution occurs between the sounds when there is a sound justification for that, such as their agreement in the director or the adjective, because the unity of the director or the adjective make substitution is among the most voices.

Keywords: The Substitution, The explanation, Al- Zanjani, Al Kafi in Sharah Al-Hadi

المقدمة

الإعلال والإبدال من الظواهر الصوتية المهمة في الدرس اللغوي القديم ؛ لما لهما من أثر في تغيير بنية الكلمة ، وقد وضع القدماء القواعد العامة لهما ، فحدّوا الإعلال : بأنّه تَغْيِير حروف الْعلَّة للتَّخْفِيف ، وحدوا الإبدال بأنّه إقامة حرف مكان حرف آخر من غير إدغام ، أمّا الدرس الصّوتي الحديث فقد كان له رأي في كثير من قضايا الإعلال والإبدال تخالف ما ذهب إليه القدماء ، فجاءت فكرة إعداد هذا البحث مبنية على تتبع آراء الزنجاني في الإعلال والإبدال في كتابه الكافي في شرح الهادي – وهو من الكتب المطبوعة حديثا _ ، ثمّ أعرضها على الدرس الصّوتي القديم وصولا للدرس الصّوتي الحديث ؛ لأقف على تلك المباحث موازنا بين رأي الزّنجاني في الكافي وبين رأي المحدثين في ذلك لأخرج برأي سديد وفق حجج مقنعة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أنّ يقسّم على مبحثين ، درست في المبحث الأوّل قضايا الإعلال في الكافي ، ودرست في المبحث الثانيّ قضايا الإبدال في الكافي .

المبحث الأوّل / الإعلال

1. الإعلال في نحو (قُلْتُ ، وبِعْتُ)

الفعل الأجوف إذا أسند إلى ضمير(متكلّم أو مخاطَب) ، فإنّه يكون على وزن (فَعِلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعَلَ) ، فإذا كان على (فَعِل أو فَعُلَ) ، بكسر العين وضمّها فإنّك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتسقط العين لالتقاء الساكنين ، نحو : (هِبْتُ ، وطُلتُ) ، فإنهما في الأصل (هَيِبْتُ ، وطَوُلْتُ) (ابن عصفور ، 1996 م، 188) ، فإن كان الفعل على وزن (فَعَل) من ذوات الواو أو الياء ، فقد ذهب الزّنجانيّ إلى نقل بناء (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلْتُ) في ذوات الواو ، وإلى (فَعِلْتُ) في ذوات الياء ، ثمّ تسكن اللام ، فتسقط العين ؛ لالتقاء الساكنين ، فقال : " فإن كان معتل العين ، فإن كان على (فَعَلَ) بفتح العين ، فإن كان من الواو ، نحو : (قال) ، فتنقله إلى (فَعُل) بضمّ العين ، ثمّ تنقل حركة العين إلى الفاء ، وتسكّن اللام للضمير ، فتسقط العين لالتقاء الساكنين ، فتقول : (قُلْتُ) ، والأصل : (قَوَلْتُ) كـ(نَصَرْتَ) ، فتنقله إلى (قَوُلْت) كـ(ظَرُفْت) ، ثمّ تنقل حركة الواو إلى القاف ، وتسكن اللام لأجل الضمير ، فتسقط الواو لالتقاء الساكنين ، فيصير : (قُلْتُ) . وأن كان من الياء كـ (باع) فتنقله إلى (فَعِلَ) بكسر العين ، وتعمل به العمل المذكور ، فيصير : (بِعْتُ) ... ، والغرض من هذا التحويل والنقل أن يدلُّوا على العين المحذوفة أنّها واو أم ياء " (الزنجانيّ ، 2020 م ، 2706) .

وعند استقراء آراء القدماء في حذف العين ، وضمّ الفاء وكسرها في بناء (فَعَلْت) ، فإنّنا نجدهم مجمعين على إسقاطها ؛ لالتقاء الساكنين ، أمّا تعليلهم ضمّ الفاء وكسرها فقد اختلفوا فيه ، إذ ذهب أكثرهم إلى نقل ما كان من ذوات الواو إلى (فَعُلْت) بضمّ العين ، وما كان من ذوات الياء إلى (فَعِلْتُ) بكسر العين ، ثمّ تُنقل حركة العين إلى الفاء ، ممّا يؤدي إلى سقوط العين ؛

لالتقاء الساكنين: سكون العين ؛ لنقل حركتها ، وسكون اللام للضمير ؛ وعمدوا إلى نقل الحركة ليدلّوا على أصل العين (سيبويه ، 2006 م ، 4 / 340 ، والمبرد ، 1 / 235 ، وابن السراج 1996 م ، 3 / 278 ، وأبو علي الفارسيّ ، 1999م ، 583 – 584 ، وركن الدين الأستراباذي ، 2004 م ، 1 / 246) أي إنّ(قُلْتُ ، وبِعْتُ) في الأصل: (قَوَلْتُ ، وبَيَعْتُ)، فنقلوهما إلى (قَوْلْتُ ، وبَيِعْت) ، ثمّ نقلوا ضمة الواو ، وكسرة الياء إلى ما قبلهما ، وسكّنوا الواو والياء ، فقالوا : (قُوْلْتُ ، وبِيْعْتُ) ، فسقطت الواو والياء ؛ لاجتماع الساكنين (السيرافيّ ، 2008 م ، 5 / 230) ، فنجدهم قد اعتمدوا على الأصل المفترض في تحديد حركة الفاء ، أي رجعوا إلى أصل (قال ، وباع) عند إسنادهما إلى الضمائر ، كأنّهم أسندوا (قَوَل ، وبَيَعَ) إلى الضمير، بعد نقل الفعل من بناء (فَعَل) إلى (فَعُلَ ، وفَعِل) ، ثمّ نقلوا حركة العين إلى الفاء، وأسقطوها لالتقاء الساكنين، وقد تابعهم الزّنجانيّ في ذلك ، ويؤاخذ على هذا القول إنّ نقل الفعلين (قَوَلْتُ، وبَيَعْتُ) إلى (قَوْلْت ، وبَيِعْت) يتناقض والقانون الصرفي العام الذي أقره القدماء أنفسهم وهو أن (الواو، والياء) إذا تحركتا وفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ، وهذا التناقض ينطبق على (الأصل والمبدّل)، فلمَ عطّلت أحكام قانونهم الصرفيّ الذي أصّلوه وقرّروه ؟ وما فعلوه لم يكن سوى محاولة منهم إيجاد تفسير لكسر الفاء وضمّها في نحو(بِعْتُ ، وقُلْت)(الشايب ، 1989م ، 54)

وذهب بعضهم إلى أنّ ضمّ الفاء في ذوات الواو نحو : (قُلْت) ، وكسرها في ذوات الياء نحو : (بِعْتُ) ؛ للفرق بينهما لا للنقل ، فلا توجد عملية نقل وتحويل من بنية إلى أخرى (رضيّ الدين الأستراباذي ، 1982م ، 1 / 80 ، وركن الدين الأستراباذيّ ، 2004م ، 1 / 247 ، والشايب، 1989م ، 56) ، وقد اعتُمِد هنا على المستعمل في تحديد حركة الفاء كأنّه يسند الفعلين (قال ، وباع) إلى الضمير من دون الرجوع إلى أصلهما . قال رضي الدّين الاستراباذي (ت 686 هـ) : " وأَيُّ داعٍ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بـ (قَوَلَ ، وبَيَعَ) اللذين هما أصلا (قال ، وباع) ... فالوجه إلحاق هذه الضمائر بـ (قال ، وباع) مقلوبي الواو والياء ألفاً " (رضيّ الدين الأستراباذي ، 1982م ، 1 / 79) ، وعند إسنادهما إلى الضمير تسقط الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فيصبح اللفظ : (قَلْتُ ، وبَعْتُ) ، وتضمّ الفاء في (قُلْت) ، وتكسر في (بِعْتُ) للتفريق بين ذوات الواو وذوات الياء ، فالضمّ دلالة على الأصل الواوي ، والكسر دلالة على الأصل اليائيّ (رضيّ الدين الأستراباذي ، 1982م ، 1 / 80) ، وهذا الرأي ينسف قضية التحوّل من أساسها ؛ لأنّ تغيّر بنية الفعل أمر يصعب تقبله (الشايب، 1989م ، 59) ؛ إذ إنّ لكل باب بنية خاصة ومعنى يدل عليه فكيف ينقل الفعل من باب إلى آخر (سربوت ، 2018 م ، 198).

ولو اعتمدنا التشكيل الصوتي منهجا في بيان ما حصل من تغيرات صوتية في نحو (قال ، وباع) عند إسنادهما إلى الضمير باعتبار المستعمل ، يصبح الفعلان (قَالْتُ ، وبَاعْتُ) ، فيلاحظ تشكل سياقات صوتية مكروهة ، لا تكون إلّا في حالة الوقف (ق ـَ ل) و (ب ـَ ع) ، وللتخلص من تلك الكراهية قصّرت الحركة الطويلة (الألف) بتقصير زمن النطق بها ، فيتحول المقطع المديد إلى مقطع طويل مغلق ، هكذا :

/ ق ـَ ل / ت ـُ

فيصبح الفعل قَلْتُ : / ق ـَ ل / ت ـُ

/ ب ـِ ع / ت ـُ

فيصبح الفعل بَعْتُ : / ب ـَ ع / ت ـُ (البكوش 1992 م ، 141 ، 145 ، والشايب ، 1989م ، 59 ، والحسناوي ، 2006م ، 165)

أمّا قولهم أنّ الفعلين (قال وباع) يكونان بإسناد الأصل المفترض (قَوَل ، وبَيَع) للضمير ليصبح اللفظ (قَوَلْتُ ، وبَيَعْتُ) ، فإنّنا هنا لابدّ أنّ نقلب العين – الواو والياء– ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها حسب القانون الصرفي العام الذي أقروه (سيبويه ، 2006م ، 4 / 388 ، والحسانيّ ، 2009م ، 324) ، ونسقطها حسب قواعد الدرس الصوتي الحديث ؛ لوجودها بين حركتين قصيرتين ، ثمّ تدمج الحركتان لتصبحان حركة طويلة (البكوش ، 1992م ، 140 ، وشاهين،1980م ، 194–195)، فيصبح اللفظ (قَالْت ، وبَاعْتُ) ، فكيف يتمّ تحولهما إلى بناء (فَعُلْتُ ، وفَعِلْتُ) ، وهما يعلان قبل ذلك ؟ وعليه فإنّ تحويلهما إلى بناء آخر مرفوض حسب قواعد الإعلال قديما وحديثا .

أمّا العين فسقطت بسبب تكوّن مقطعاً مكروها غير مستساغ في العربيّة لا لالتقاء الساكنين كما تصوّر القدماء ، أمّا حركة الفاء (الفتحة) فلا تدلّ على أصل البناءين ، فتسقط ، وتعوّض بالضمة في ذوات الواو ، وبالكسرة في ذوات الياء ، لتدلا على أصل الفعلين .

2 . الإعلال في اسم المفعول من الأجوف

من المعلوم أنّ اسم المفعول يشتق من مصدر الفعل الثلاثي الصحيح على زنة (مفعول) ، فتقول في ضرب : مضروب ، وفي قتل : مقتول (الزامليّ ، 2013م ، 121) ، أمّا إذا كان الفعل معتل العين فيعلّ بحذف أحد حروفه ، فتقول في : قال : مَقُول ، وفي باع : مَبِيع ، وقد اختلف العلماء في المحذوف :

1 . ذهب الخليل (ت 175 هـ) ، وسيبويه (ت 180 هـ) إلى أنّ المحذوف واو مفعول ؛ لأنّ الواو زائدة ، وقريبة من الطرف، والزائد أولى بالحذف ، وعين الكلمة ثابتة ، فإن كانت من الواو ظهرت فيه الواو، وإن كانت من الياء ظهرت الياء، فاسم المفعول من قال : مَقُول والأصل مَقْوُول ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، فأصبح اللفظ : مَقُوْوْل ، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين فأصبح اللفظ : مَقُوْل على وزن (مَفُعْل) ، واسم المفعول من باع : مَبِيْع ، والأصل مَبْيُوْع نقلت حركة الياء إلى ما قبلها فأصبح اللفظ : مَبُيْوْع ، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ : مَبُيْع ، ثمّ قلبت ضمة الياء كسرة ؛ مجانسة للياء، فيقال: مَبِيْع على زنة (مَفِعْل) (سيبويه ، 2006م ، 4/ 348 ، والمبرد 1 / 238 ، وابن جنيّ 1960م ، 1 / 287 ، والعكبريّ 1995م ، 2 / 360 – 361 ، وابن عصفور ، 1996م ، 296 – 297 ، ورضي الدين الأستراباذي ، 1982م ، 3 / 147).

2 . ذهب الأخفش (ت 215 هـ) إلى أنّ المحذوف عين الكلمة ؛ لأنّ واو مفعول جيء بها لمعنى وما جيء به لمعنى أولى بالبقاء ، فوزن مَقُوْل : مَفُول ، ووزن مَبِيع : مَفِيل ؛ لأنّ أصله مَبْيُوْع نقلت ضمة الياء إلى الصحيح الساكن قبلها ، فأصبح اللفظ : مَبُيْوْع ، ثمّ تقلب ضمة الباء كسرة مجانسة للياء ، ثمّ حذفت الياء فأصبح اللفظ : مَبِوْع ، ثمّ قلبت الواو ياء ؛ مجانسة للكسرة فأصبح اللفظ مَبِيْع على وزن مَفِيْل ، (المبرد 1 / 238 ، وابن جنيّ 1960م ، 1 / 287 ، وابن عصفور ، 1996م ، 296 – 297)، ورجّح رأيه المازنيّ (ت 249 هـ) قال ابن السراج (ت 316 هـ) : " قالَ المازني : وكِلا القولينِ حَسَنٌ جَميلٌ قالَ ، وقولُ: أَبي الحسن أَقيسُ " (ابن السراج ، 1996م ، 3 / 283). أمّا الزّنجانيّ فقد ذكر الرأيين ، ورجّح قول سيبويه رافضًا قول الأخفش ، فقال " وقول سيبويه أقوى ؛ لظهور الياء في مبيع ؛ إذ لو كان المحذوف عين الفعل لقالوا : (مَبُوع) ، وقول الأخفش : واو مفعول جيء بها للدلالة على معنى فيه نظر ؛ لأنّ الدّال على معنى المفعولية الميم ، وأمّا الواو فكالمدة الزائدة ولأنّها لو دلّت على معنى يختلّ بحذفها لمّا قُلبت ياء في زعمه ؛ إذ بقلبها ياء لم يبق لفظها الدّال على معنى " (الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2719) ، وقد زاد دليلا آخر على أنّ المحذوف هو الواو الزائدة ، وهو قولهم : مَشِيب والأصل مَشُوب ، إذ لو كانت الواو الزائدة هي الباقية لم يجز قلبها ياء إلّا أن تكون معها لام الفعل نحو رُمِي فهو مَرْمِيّ ، فلمّا قلبت في مشوب دلّ على أنّها عين (الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2720).

وقد رجّح الدكتور مجيد الزّامليّ رأي الأخفش ، فقال : " يعدّ مذهب الأخفش هو الأرجح ؛ لأنّ واو مفعول جاءت لمعنى لا يستحصل بحذفها ، والميم وحدها لا تكفي في الدلالة على صيغة اسم المفعول يدلك على ذلك عدم الاكتفاء بها في الدلالة على الصيغة في اسم المفعول المأخوذ من مصدر الأفعال التي تكون على وزن انفعل وافتعل ممّا جاء معتل العين أو مضعفا نحو (انقاد ، واختار ، وامتدّ) فأسماء المفعولين منها (مُنقاد ، ومُختار ، ومُمتدّ) وهذه الألفاظ تكون أسماء فاعلين أيضا ، ولذا احتيج إلى السياق للتمييز بين بناء اسم المفعول وبناء اسم الفاعل في هذا النوع من الأفعال ولم يكتف بالميم " (الزّامليّ ، 2012م ، 171 – 172) ، بيد أنّنا لو اعتمدنا التشكيل الصوتيّ منهجا لبيان ما حصل في هذه الصّيغة نجد صحة رأي سيبويه والجمهور ؛ إذ يظهر لنا في هذه الصيغة المزدوج الصاعد (وـُ ، ي ـُ) وهو مكروه في العربيّة لثقله ؛ لذلك سعت العربيّة إلى تخفيف هذا الثقل بحذف الحركة الطويلة ، وتغليب المدّ في نصف المصّوت (الواو ، والياء) ؛ عوضاً عن الحركة الطويلة ؛ بوصفه وسيلة صوتيّة تجنبنا تشكيل مقطع مزيد في درج الكلام ، ويمكننا توضيح ذلك في الكتابة الصّوتية :

مَقْوُولُ = م ـَ ق / و ـُ / ل ـُ

مَبْيُوعُ = م ـَ ب / ي ـُ / ع ـُ

سقطت الحركة الطويلة : م ـَ ق / و ـُ× / ل ـُ

م ـَ ب / ي ـُ× / ع ـُ

وبعد سقوط الواو المديّة وهي قمة المزدوج الصاعد في هذه الصيغة تبقى القاعدة من دون قمّة ، وهذا مرفوض في النظام الصّوتي العربيّ ، فتنتظم القاعدة في هذا التشكيل الصّوتيّ إلى مقطع آخر ، فيتشكل مقطعا مزيدا يرفضه النسيج العربي ، هكذا :

م ـَ ق و / ل ـُ

م ـَ ب ي / ع ـُ

فضلا عن ذلك فإن الحذف أحدث خللا في بنية الكلمة ، فسعت العربيّة إلى التّخلص من المقطع المزيد المتكوّن نتيجة الحذف ، وتعويض المحذوف من هذه الصيغة بتغليب المدّ في نصف المصوّت ، هكذا :

م ـَ / ق ـٌ / ل ـُ

م ـَ / ب ـِ / ع ـُ (سربوت ، 2018 م ، 214 – 215)

المبحث الثاني / الإبدال

1 . إبدال الهمزة من الهاء

من المعلوم أنّ (الهمزة والهاء) من حروف الإبدال القياسيّ ؛ إذ إنّهما من حروف (هدأت موطياً) ، وهما يتبادلان الإبدال ، أي كل واحد منهما يبدل من الآخر (درير محمد أبو السعود ، 160) ، وقد ثبت عند الجميع أنّ الهمزة قد أبدلت من الهاء في كلمة (ماء) (سيبويه 2006م ، 4 / 240 ، وابن السراج ، 1996م ، 3 / 246 ، وأبو علي الفارسيّ ، 1999م ، 570 ، وابن جنيّ، 1993م ، 1 / 100 ، والصيميريّ ، 1982م ، 2 / 815 ، والعكبريّ ، 1995م ، 2 / 298 ، وابن يعيش ، 2001م ، 5 / 360 – 361) ، ووصف الزّنجانيّ إبدال الهمزة من الهاء بالقليل غير المطّرد ، وذكر أنّ ماء أصلها مَوَه قلبت الواو ألفا ؛ لتحركها وفتح ما قبلها فصار اللفظ : ماه ، ثمّ حصل الإبدال ؛ إذ إنّهم أبدلوا من الهاء همزة ، فصار اللفظ : ماء ؛ معللا الإبدال بأنّ الهاء تشبه بحروف العلة فقلبت كقلبها (الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2653) والشبه هنا أنّها خفية كحروف العلة.

لقد سار الزّنجانيّ على خُطى سيبويه عندما عدّ إبدال الهمزة من الهاء قليلا غير مطرد ، إذ إنّ سيبويه قال : " والميم ... قد أُبدلت من الواو في فم وذلك قليل ، كما أنّ بدل الهمزة من الهاء بعد الألف في ماء ونحوه قليل " (سيبويه ، 2006م ، 4 / 240) ، فإبدال الميم من الواو والهمزة من الهاء ليس بمطرد (السيرافيّ ، 2008م ، 5 / 127) .

على حين عدّ ابن الحاجب (ت 646 هـ) إبدال الهمزة من الهاء في كلمة ماء لازما إلّا أنّه شاذٌّ ، فقال : " فالهمزة تبدل من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء ... وَمَاء شَاذ لَازم " (ابن الحاجب ، 1995 م ، 109 – 110)أي إنّ إبدال الهمزة من الهاء شاذّ ؛ لقلة هذا الإبدال غير أنّه لازم في ماء (ركن الدين الأستراباذيّ ، 2004م ، 2 / 857)

أمّا سبب إبدال الهمزة من الهاء فله مسوغه الصّوتيّ وهو التّقارب في المخرج ؛ لأنّ الهمزة والهاء يخرجان من أقصى الحلق إلّا أنَّ الهاءَ خفيّةٌ والهمزةَ أبْيَنُ مِنْهَا وأُبْدِلَ الخَفيُّ من البَيِّن (سيبويه 2006م ، 4 / 240 ، والصيميريّ ، 1982م ، 2 / 815 ، والعكبريّ ، 1995م ، 2 / 298) فضلًا عن ذلك أنّ التّشكيل الصّوتيّ " يكره المقاطع الطويلة المفتوحة ، ويسعى إلى إغلاقها ما استطاع لهذا أُبدلت الهمزة بالهاء ؛ لأنّ صوت الهاء ضعيفٌ خفيٌّ ، وهو بهذه الخصيصة يكون عند المتكلم قريبا من سمة المقطع المفتوح لهذا رغب العربيُّ في إبداله بصوت أقوى منه ، وأكثر بيانًا ، وهو الهمزة ، فأسقط الهاء ، واجتلب الهمزة هكذا :

ماء = / م ـَ ه /

/ م ـَ ء / " (سربوت ، 2018م ، 96 – 97) .

2 . إبدال الهاء من الهمزة

ذهب الزّنجانيّ إلى أنّ الهاء قد أبدلت من الهمزة أبدالًا صالحًا على سبيل التّخفيف ؛ لأنّ مخرجيهما متقاربان ، وساق لهذا النوع من الإبدال الأمثلة والشّواهد فذكر أنّهم قالوا : هرقت الماء أي أرقته ، وهنرت الثوب أي أنرته ، وهردت الشّيء أي أردته ، وقالوا هياك في إيّاك ، واحتجّ لذلك بقراءة : (**هيّاك نعبد وهيّاك نستعين**) (مكي 124 ، وعمر 1988م ، 1 / 10)، وقول الشّاعر (الغنويّ ، 1997م ، 143) :

فَهِيّاكَ وَالأَمرَ الَّذي إِن تَراحَبَت مَوارِدُهُ ضاقَت عَلَيكَ مَصادِرُه

كما ذكر أنّهم قالوا : لهنّك قائم ، أي لأنّك قائم ، وهما والله لقد كان كذا ، أي أما والله ، وهِن فعلتَ فعلتُ ، أي إن فعلتَ فعلتُ ، وأشار إلى أنّها لغة طائيّة ، ومع كثرة الأمثلة والشواهد التي ساقها لهذا النوع من الإبدال فهو يرى أنّه لا يجوز القياس عليه ، وإن كثر ، فلا تقول في أحمد : هحمد (الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2681 – 2682)

وبالرّجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أنّهم قد أقروا إبدال الهاء من الهمزة في هذه الكلمات ، وهو مقصور على السّماع عندهم ، قال سيبويه : " وأمّا الهاء ... وقد أبدلت من الهمزة في هَرَقتُ ، وهَمَرتُ ، وهَرَحتُ الفرس ، تريد أرَحتُ " (سيبويه / 2006م ، 4 / 238)

ونقل ابن السّكيت (ت 244 هـ) عن الكسائيّ (ت 189 هـ) إبدالها من الهمزة في أرحتُ دابتي وهرحتها ، وأنرت له وهنرت له (ابن السكيّت ، 1903 م ، 25) ، كما نقل عن الفراء (ت 207 هـ) الإبدال في أهرقتَ الماء فهو مهراق ، وهيّاك في إيّاك وذهب إلى أنّ هيّاك يقال في موضع زجر ، وأنشد (ابن جنيّ ، 1993م ، 2 / 552 ، والأنباريّ ، 1987 م ، 1 / 86 ، والبدريّ ، 2018م ، 196) :

يَا خَالِ هَلّا قُلْتَ إذْ أَعْطَيْتَنِي هِيّاك هِيّاك وَحَنْواءَ العُنُقْ(ابن السكيّت ، 1903 م ، 25)

كما قال بهذا الإبدال ابن جنّيّ (ت 392 هـ) وساق الأمثلة ، والشّواهد له ، ومن شواهده قول الراجز (ابن جنيّ ، 1993م ، 2 / 552، والبدريّ ، 2018م ، 196):

هَيّاك أن تُمْنَى بِشَغْشَغانِ خَبِّ الفؤادِ مائل اليدانِ

وقول الشّاعر(ابن جنيّ ، 1993م ، 2 / 552 ، و الأنباريّ ، 1987 م ، 1 / 86 ، والبدريّ ، 2018م ، 196) :

ألا يا سنا برق قلل الحمى لَهِنَّكَ من برق عليّ كريمُ (ابن جنيّ ، 1993م ، 2 / 203 – 204)

وذكر السّيرافيّ (ت 368 هـ)، والصيميريّ ، وابن الحاجب أنّ إبدال الهاء من الهمزة غير مطرد وإنّما مقصور على السّماع (السيرافيّ ، 2008م ، 5 / 121 ، والصيميريّ ، 1982م ، 2 / 858 ، وابن الحاجب ، 2005م ، 2 / 417) ، وواضح أنّ المسوّغ الصّوتيّ للإبدال هو اتحاد الصّوتين في المخرج ، وعليه لا يوجد مشكل في إبدال الهمزة هاء على الرغم من أنّهما متناقضان من ناحية الصفة ؛ لأنّ الهمزة صوت شديد ، والهاء صوت رخو (سيبويه ، 2006م ، 4 / 434 ، وابن جنيّ ، 1993م ، 1 / 61 ، والزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2855– 2856) ، فضلا عن ذلك فإنّ التشكيل الصّوتيّ يؤيد ذلك الإبدال بينهما ؛ لأنّ الهمزة صوت ثقيل يمرّ إنتاجه بثلاث مراحل هي : قطع النفس ، والانطباق ، والانفجار ، وهذه العملية تحتاج إلى مجهود عضلي كبير ؛ ولهذا يميل العربيّ للتخلص منه بإسقاطه واجتلاب الهاء مكانه :

مثلا : هَرَقْتُ = / ء × ـَ / ر ـَ ق / ت ـُ

/ هـ ـَ / ر ـَ ق / ت ـُ (سربوت ، 2018م ، 132)

بيد أنّ نسبة هذا الإبدال لقبيلة طيء فيه مشكل ؛ لأنّه مخالف لطبيعتها الصّوتية فهي قبيلة بدويّة متوغلة في الصحراء تميل إلى الجهر فكان الأجدر بها أن تحافظ على الصّوت الشّديد المجهور (النعيميّ ، 1980م ، 117 ، والحسانيّ ، 2009م ، 352 ، والعبيديّ ، 2010 م ، 271) ، وقد علّل الدكتور حسام النعيميّ هذا الإبدال ؛ " لضعف أو علّة بحيث آثر الصوت المهتوت على الصّوت الشّديد الانفجاري فأنس به من حاله كحاله ، وشاع فيهم في هذا اللّفظ وغيره " (النعيميّ ، 1980م ، 117) ، فهو لم يوضح الضّعف أو العلة وما قاله مجرد فرض لا دليل عليه ، ومن المحدثين من يرى أنّ هذا الإبدال هو خصيصة ساميّة تأثرت بها لهجة طيء إذ كانت (إن) الشرطيّة تنطق هاء أولى (هن) في اللّغة الأوجريتية كما أنّ العبرية والسريانية يكثر فيهما إبدال الهمزة هاء فمثلا (أن) العربية تناظرها في العبرية (هن) (العبيديّ ، 2010 م ، 271 ، وكمال ، 1980م ، 113 – 114) ، وهذا يجعلنا أن نطمئن إلى أنّ ما ثبت من إبدال عند طيء هو بقايا آثار سامية

3 . إبدال النّون من الواو

يقال عند النّسب إلى صنعاء وبهراء : صنعانيّ ، وبهرانيّ ، والسؤال هنا هل النّون بدل من الهمزة ؟ لقد ذهب الزّنجانيّ إلى أنّ النّون بدل من الواو المبدلة من الهمزة ، كأنّهم قالوا : صنعاويّ كصحراويّ ، ثمّ أبدلوا الواو نوناً ، فقالوا صنعانيّ ، ولا يجوز

أن تكون النّون بدلا من الهمزة لأنّه لا مقاربة بين الصّوتين ؛ إذ إنّ النّون من الفمّ ، والهمزة تخرج من أقصى الحلق أمّا النّون فتقارب الواو فتبدل منها(الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2673 – 2674).

لقد سار الزّنجانيّ على نهج أبي عليّ الفارسي (ت 377 هـ) ؛ إذ إنّه يرى أنّ النّون بدل من الواو التي هي بدل من الهمزة ، قال ابن جنّيّ : " ومن حذّاق أصحابنا من يذهب إلى أنّ النّون في "صنعاني" و"بهراني" إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التّأنيث في النّسب ، وأن الأصل صنعاويّ وبهراويّ ، وأنّ النّون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النّون في قولك : من واقد " (ابن جنّيّ ، 1993 م ، 2 / 441 ، وأبو علي الفارسيّ ، 150 – 151) ، فهو قاس إبدال النّون من الواو على إبدالهم النّون واواً في قولهم (موّاقد) يريدون من واقد ، فإذا جاز إبدال النّون واوا جاز إبدال الواو نونا ولم يثبت الإبدال بين الهمزة والنّون (ابن جنّيّ ، 1960 م ، 1 / 158) ، وتبعه في ذلك الزّمخشري (ت 538 هـ) (الزّمحشريّ ، 2006 م ، 512). على حين نجد أنّ المبرد (ت 285 هـ)يرى أنّها بدل من الهمزة ، إذ قال : " النُّون ، وَالْألف تبدل كل وَاحِدَة مِنْهُمَا من صاحبتها فَأَمّا بدل النُّون من الْألف فقولك فِي صنعاء وبهراء : صنعانيّ وبهرانيّ " (المبرد 3 / 335) وتبعه في ذلك ابن عصفور (ت 669 هـ) ، والمراديّ (ت 749 هـ) (ابن عصفور ، 1996م ، 262 ، والمراديّ ، 2001م ، 6 / 1628).

أمّا ابن الحاجب وركن الدّين الأستراباذيّ (ت 715 هـ) فقد عدّا إبدال النون من الواو شاذّا ، قال ابن الحاجب : " وَالنُّون من الْوَاو ... شَاذّ فِي صنعانيّ وبهرانيّ " (ابن الحاجب ، 1995م ، 115) ، وقال ركن الدين : " وإبدال النّون من الواو شاذّ في صنعانيّ ، وبهرانيّ ؛ لأنّ أصلهما : صنعاويّ ، وبهراويّ ؛ لأنّهما منسوبان إلى : صنعاء... وبهراء... وقياس النّسبة إليهما: صنعاويّ وبهراويّ " (ركن الدين الأستراباذيّ ، 2004م ، 2 / 869) .

ويبدو لنا أنّ قياس الفارسيّ الإبدال في صنعانيّ وبهرانيّ على (موّاقد) فيه نظر ؛ لأنّ (من واقد) اجتمعت فيه النّون السّاكنة مع الواو فأُدغمت للتّخفيف، فإذا أردت نطق (من واقد) بدون إدّغام تجد صعوبة في النّطق ، والعربيّ يميل إلى التّسهيل فأبدلت النّون واواً وأدغمت الواو في الواو . أمّا صنعاويّ وبهراويّ على قياس النّسب ، فلا ثقل في التّلفظ حتى نقلب الواو نونا . أمّا القول بأنّ صنعانيّ وبهرانيّ النّون فيهما بدل من الهمزة ففيه ضعف ؛ لأنّ القياس المطّرد في النّسب أن تقلب الهمزة واوا وتضاف ياء النسب ؛ لأنّ صنعاء وبهراء اسمان ممدودان وهمزتهما للتّأنيث ، فضلا عن ذلك بعد المخرجين ؛ لأنّ النّون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق ، والنّون فيها غنّة لا توجد في الهمزة ولم يثبت الإبدال بينهما ، والأولى أن يقال أبدلت النّون من الواو في صنعاني وبهرانيّ عند النّسب شذوذاً ، وهذا الإبدال يحفظ ولا يقاس عليه .

4 . إبدال اللّام من النّون

من المعلوم أنّ اللّام والنّون ذلقتيان من مخرج واحد (الخليل ، 1 /12 ، والصيغ ، 2007م ، 203) يجمع بينهما الجهر (سيبويه ، 2006م ، 4 / 434 ، و الصيغ ، 2007م ، 97) ، والتوسط بين الشدّة والرخاوة (وابن جنّيّ ، 1993م ، 1 / 61 ، والصيغ ، 2007م ، 128) ، والانفتاح (سيبويه ، 2006م ، 4 / 433 ، والصيغ ، 2007م ، 137) ، والاستفال (الصيغ ، 2007م ، 143) ، فلا يعسر التّعاقب بينهما ، وكل ذلك يعدّ مسوغا صوتيا لوقوع الإبدال .

لقد ذهب الزّنجانيّ إلى أنّ إبدال اللّام من النّون في (أُصيلال ، وأُصيلان) شاذٌّ ، فقال : " قالوا في جمع الأصيل ... أُصْلان كرغيف ورُغفان، ثمّ صغّروه فقالوا : أُصَيْلان، ثمّ أبدلوا من النّون لاما فقالوا : أُصَيْلال ، ففي (أُصيلان) شذوذان

عدولهم عن تصغير المفرد إلى تصغير الجمع، وتصغيرهم أُصلان ، و(فُعلان) من أبنية الكثرة ، فلا يصغّر لفظه ، وإنّما يردّ إلى الواحد ، وفي أُصيلال شذوذ ثالث وهو إبدال اللّام من النّون " (الزّنجانيّ ، 2020م ، 4 / 2234 ، 5 / 2688) ، وهو هنا متابع لما ذهب إليه الصّيميريّ ، إذ إنّه قال : " اللّام تبدل من النّون ؛ لأنّهما من مخرج واحد ، وذلك في تصغير أصيل ، قالوا : أُصَيلان ، كما قالوا في تصغير عُشيّ : عُشَيان ، ثمّ تبدل اللّام منها ، فيقال : أُصَيلال ... وهو شاذٌّ " (الصيميريّ ، 1982 م ، 2 / 868) ، وقال بالشّذوذ رضي الدين الأستراباذيّ ، والمراديّ (رضي الدين الأستراباذيّ ، 1982م ، 1 / 268 ، والمراديّ ، 2001م ، 6 / 1563)

أمّا سيبويه فأنّه يرى أنّ إبدال اللّام من النّون قليل جدا ، فلم يحكم عليه بالشّذوذ ، إذا قال : " وقد أبدلوا اللّام من النّون، وذلك قليل جداً ؛ قالوا : أُصَيْلالٌ، وإنّما هو أُصَيلانٌ " (سيبويه ، 2006م ، 4 / 240) ، وتابعه في ذلك ابن سيدة ، وابن الحاجب ، وركن الدين الأستراباذيّ (ابن سيّدة ، 1996م ، 4 / 181 ، وابن الحاجب ، 1995م ، 117 ، وركن الدين الأستراباذيّ 2004م ، 2 / 878).

على حين نجد أنّ بعضهم حكم عليه بالجائز غير المطّرد ، فقال : " اللّام أبدلت من النّون جوازا غير مطّرد نحو: أُصَيلال " (ديكنقور ، 1959م ، 152) .

ويبدو لنا أنّ إبدال اللّام من النّون له مسوّغ صوتيّ ، لأنّهما متقاربان في المخرج ومتفقان في صفة الجهر ، والتوسط بين الشدّة والرخاوة ، والانفتاح ، والاستفال ، وقد ورد إبدال اللّام من النّون في ألفاظ كثيرة ذكرها السيوطيّ ، فقال " ابن السكيت في الإبدال : هَتَلَت السماء ، وهَتَنَت . وسحائب هتل ، وهتن . والسدول ، والسدون : ما جلل . الكتل ، والكتن : لزوق الرسخ بالشيء . ولُعاعة ونُعاعة : بقل ناعم في أول ما يبدو . وبعير رِفَلّ ، ورِفَنّ : سابغُ الذَّنب . وطَبَرْزَل وطَبَرْزَن للسكر... " (السيوطيّ ، 1998م ، 1 / 440)، وقد عدّ ابن جنّيّ الحرفين أصلين في مثل هذه الأمثلة ، وعقد بابا في كتابه سماه باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، بيّن فيه إمكانية أن يكون الحرفان جميعًا أصلين ، ومن ذلك سكر طبرزل ، وطبرزن فهما متساويان في الاستعمال ، وقولهم: هتلت السماء وهتنت: هما أصلان ؛ إذ إنّهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتن تهتانًا ، وهتلت تهتل تهتالًا (ابن جنيّ ، 2 / 82) ، وقد رفض الدرس الصّوتيّ الحديث ذلك ؛ إذ ذهب كثيرٌ من علماء اللّغة المحدثين إلى أنّه متى ما كان الحرفان في الصّورتين المتشابهتين من الحروف الّتي توجد بينها علاقةٌ صوتيّة ، على النحو من التّجانس أو التّقارب أو التّجاور في المخارج والصّفات ؛ فإنّه من الإبدال (الصالح ، 2009م ، 217 – 218 ، والجنديّ ، 1983م ، 2 / 472- 473 ، والصاعديّ ، 2002م ، 2 / 664) ، فضلا عن ذلك وقوع الإبدال في أخوات العربيّة من الساميات ففي العبريّة وقع الإبدال بين اللّام والنّون في قولهم : (لحش) بمعنى تمتم ، وسحر ، ورقى ، وقد وقع الإبدال بين العربيّة والعبريّة ، فيقال : (صلم) بالعبريّة يقابله (صنم) بالعربيّة بإبدال اللّام نونا (كمال ، 1980م ، 147 ، والجنديّ ، 1983م ، 2 / 441).

وعليه فإنّ الإبدال جائز ؛ ويكفينا دليل تقاربهما في المخرج واتفاقهما في الصفات ووجوده في الساميات . أمّا قولهم إنّ الإبدال شاذّ ففيه نظر ؛ لأنّهم لم يبيّنوا لنا أين يكون وجه الشّذوذ .

5 . إبدال التّاء من الدّال

التّاء والدّال نطعيتان مخرجهما واحد (الخليل ، 1 / 58) ، وقد اتفقتا في صفة الشدّة (سيبويه ، 2006م ، 4 / 434 ، والصيغ ، 2007م ، 115) إلّا أنّ الدّال صوت مجهور ، والتّاء صوت مهموس(سيبويه ، 2006م ، 4 / 434 ، والصيغ ، 2007م ، 97 ، 108) ، فوحدة المخرج وصفة الشدّة سوغا الإبدال بين الحرفين ، وقد ذهب الزّنجانيّ إلى أنّ التاء قد أبدلت من الدّال ، فقالوا : ناقة تربوت ، والأصل دربوت ؛ لأنّه من الدُّربة (الزّنجانيّ ، 2020م ، 5 / 2680) .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجدهم مختلفين في التّاء أهي أصل أم مبدلة من الدّال ؟ وهم في ذلك على مذهبين :

1 . ذهب سيبويه إلى أنّ التاء بدل من الدال ، فقال : " وكذلك التّربوت لأنّه من الذلول ، يقال للذّلول مدربّ فأبدلوا التّاء مكان الدّال ، كما قالوا الدّولج في التّولج فأبدلوا الدال مكان التاء " (سيبويه ، 2006م ، 4 / 316) ، وتابعه في ذلك ابن جني ، وابن عصفور (ابن جنّيّ ، 1993م ، 1 / 157 ، وابن عصفور ، 1996م ، 258).

2 . ذهب ابن السراج إلى أنّ التّاء أصل ، فقال : " نَاقةٌ تَرَبوتٌ وهيَ الخيارُ الفَارهةُ كذَا في كتابِ سيبويه ، وقيلَ : إنَّها اللينةُ الذّلولُ وهوَ عندي الصوابُ لأَنَّهُ مشتق مِنَ الترابِ " (ابن السراج ، 1996 م ، 3 / 207) ، وتبعه الجوهري في ذلك ، فقال : " جمل تربوت ، وناقة تربوت ، أي ذلول وأصله من التّراب " (الجوهري ،1987 م ، 1 / 91) .

والحقّ أنّ الصّوتين يتبادلان ، فقد ثبت إبدال التّاء دالا في (الدّولج والتّولج) (سيبويه ، 2006م ، 4 / 316) ، وعند بني تميم في (وتد ، وودّ) (سيبويه ، 2006م ، 4 / 482 ، وابن السراج ، 1996م ، 3 / 433 ، وابن الحاجب ، 1995م ، 125)، وعند بني أسد في (الدّفتر ، والتّفتر) (ابن السكيت ، 1903م ، 54 ، والزبيديّ ، 1987 م ، 10 / 289) ، فإذا وقع إبدال الدّال من التّاء في تلك الألفاظ فإنّ إبدال التاء من الدّال في (تربوت ، ودربوت) واقع لا محالة ، إذ لا يوجد مانع صوتيّ يمنع ذلك ، بل وحدة المخرج وصفة الشّدة تكفينا دليل على ذلك .

الخاتمة

لا بدّ في نهاية كلّ دراسة من تقديم نتائج الدراسة التي توصلت إليها ، ومن أهم تلك النتائج :

1 . إنّ أكثر قضايا الإعلال والإبدال حصلت نتيجة تشكيل سياقات صوتيّة مكروهة كالمقاطع الطويلة المفتوحة أو المزدوج الصّوتي ممّا يولّد ثقلا في نطق تلك الكلمات ، فسعى العربيّ للتخلص من تلك السياقات الصّوتية بإسقاطها وتعويضها بأصوات أخرى .

2 . أثبت الدراسة أنّ الإبدال يقع بين الأصوات عند وجود مسوغاً صوتيا لذلك كاتفاقهما في المخرج أو الصفة ، لأنّ وحدة المخرج أو الصفة سوغا الأبدال بين أكثر الأصوات .

3 . بعض ما ثبت من إبدال هو بقايا آثار سامية تأثرت به العربيّة .

4 . من الإبدال ما يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأنّه لا يوجد بين تلك الألفاظ التي حصل فيها الأبدال أي علاقة صوتيّة لا في المخرج ولا في الصفة .

موارد البحث

أوّلاً / الكتب :

- القرآن الكريم
- الإبانة عن معاني القراءات ، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) ، تحـ : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (د . ت) .
- الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة ، ربحي كمال ، مكتبة المهتدين ، 1980 م
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت 316 هـ) ، تحـ : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، ط3 ، 1417 هـ – 1996م .
- ألفية ابن مالك ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، ضبط وتعليق : عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط1 ، 1427 هـ – 2006 م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدوني (ت 646 هـ) ، تحـ : إبراهيم محمّد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط1 ، 1425 هـ – 2005 م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد مرتضى الزَّبيدي (ت 1205 هـ .) تحـ : عبد الستار أحمد فراج وآخرون ، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت ، ط2 ، 1407 هـ – 1987 م .
- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيميري (القرن الرابع الهجري) ، تحـ : فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1402 هـ – 1982 م .
- تحقيقات لغويّة في شواهد شعريّة ، نعيم سلمان البدريّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 2018 م .
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية ، ط1، 1422هـ – 2002م .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، المطبعة العربية ، تونس ، ط2 ، 1992 م .
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث قراءة في كتاب سيبويه ، عادل نذير بيري الحسانيّ ، ديوان الوقف السنيّ ، بغداد ، 2009م .
- التكلمة ، أبو عليّ الفارسيّ (ت 377 هـ) ، تحـ : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط 2 ، 1419 هـ – 1999 م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحـ : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط ١ ، 1422 هـ – 2001 م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت – لبنان ، ط 2 ،(د . ت).
- دراسات في علم الصرف ، مجيد خير الله الزّامليّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2013 م .
- دراسات في فقه اللغة ، صبحي إبراهيم الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 2009 م
- الدراسات اللهجية والصّوتية عند ابن جنّيّ ، حسام سعيد النعيميّ ، دار الرشيد ، العراق ، 1980 م .
- ديوان طفيل الغنويّ شرح الأصمعي ، تحـ : حسّان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1997 م
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) تحـ : حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط2 ، 1987 م .

- سر صناعة الاعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحـ : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1413هـ- 1993م
- الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدوني (ت 646 هـ) ، تحـ : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة ، ط1 ، 1415هـ - 1995م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، بيروت – لبنان ، (د . ت) .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، شمس الدين أحمد ديكنقوز (ت 855 هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط3 ، 1379 هـ - 1959 م .
- شرح شافيّة ابن الحاجب ، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف الأستراباذيّ (ت 715 هـ) ، تحـ : عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1 ، 1425 هـ- 2004م .
- شرح شافيّة ابن الحاجب ، رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت 686 هـ) ، تحـ : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1402 هـ - 1982 م .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحـ : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، 1427 هـ - ٢٠٠٨ م
- شرح المفصّل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643 هـ) ، تحـ : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422هـ - 2001 م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393 هـ) تحـ : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط3 ، 1407 هـ - 1987 م .
- ظاهرة التقاص في النحو العربي ، دردير محمد أبو السعود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (د ، ت) .
- علم التّصريف عند الإمام أبي البقاء العكبريّ ، مجيّد خير الله الزّامليّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1433 هـ - 2012 م .
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحـ : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، (د . ت) .
- الكافي في شرح الهادي ، أبو المعالي عز الدين عبد الوهّاب بن إبراهيم الزّنجانيّ (ت 655 هـ) ، تحـ : محمود فجّال ، وأنس محمود فجّال ، دار النور المبين ، عمان – الأردن ، 2020 م .
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحـ : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط 3 ، 1427هـ - 2006 م .
- الكنز اللغوي في اللّسَن العربي ، ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244 هـ) تحـ : أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعيّين ، بيروت 1903 م .
- اللباب في علل البناء والاعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) ، تحـ : عبد الأله النبهان ، ط1 ، دار الفكر، دمشق ، 1416 هـ - 1995 م .
- اللهجات العربيّة في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربيّة للكتاب ، 1983 م .

- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458 هـ) تحـ : خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط1 ، 1417هـ –1996م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1418هـ – 1998م
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي النّحوي (ت 377 هـ) ، تحـ : صلاح الدين عبد الله السّنكاويّ ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د . ت) .
- المصطلح الصّوتيّ في الدراسات العربية ، عبد العزيز الصيغ ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، 2007 م .
- معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر ، وعبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط2 ، 1408 هـ – 1988 م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحـ : خالد إسماعيل حسّان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1427 هـ – 2006 م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .
- الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي ، (ت 669 هـ) ، تحـ : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1996 م .
- المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط1 ، 1379 هـ – 1960 م .
- المنهج الصوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400 هـ – 1980 م .

ثانياً / الرسائل والأطاريح :

- أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني ، رحيم جمعة علي الخزرجي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 2005 م .
- أثر التشكيل الصوتيّ في توجيه مسائل الصرف العربي ، كاظم عجيل سربوت ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، 2018 م .
- الدرس الصوتي عند الجاربرديّ في شرحه على شافية ابن الحاجب ، مصطفى عبد كاظم الحسناويّ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة القادسيّة ، 2006 م

ثالثا / البحوث المنشورة

- الإبدال في اللهجات وأثر الصوت فيه ، عبد الجبار عبد الله العبيديّ ، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب ، العدد 3 ، 2010 م .
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، فوزي حزن الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية 10 ، 1409 هـ – 1989 م .